

Distr.: Limited
17 March 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بشأن بورتوريكو
تقرير من إعداد مقرر اللجنة الخاصة، بشار الجعفري (الجمهورية العربية السورية)

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - معلومات أساسية
٣	ألف - لمحة عامة
٤	باء - الوضع الدستوري والسياسي
١١	ثالثا - التطورات الأخيرة
١١	ألف - التطورات السياسية
١٧	باء - التطورات العسكرية
٢٠	جيم - التطورات الاقتصادية



- ٢٣ رابعا - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الجمعية العامة.
- ٢٣ ألف - لمحة عامة
- ٢٤ باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة
- ٢٤ جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت اللجنة الخاصة، في جلستها الخامسة المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، مشروع القرار A/AC.109/2008/L.7 المتعلقة بمسألة مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بشأن بورتوريكو. وفي الفقرة ١١ من القرار، طلبت اللجنة الخاصة من المقرر أن يقدم لها في عام ٢٠٠٩ تقريراً عن مدى تنفيذ القرار. وقد أعد مقرر اللجنة الخاصة هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. ويتناول التقرير مسألة بورتوريكو في ضوء التقارير السابقة التي أعدها المقرر والتطورات السياسية والعسكرية الأخيرة في بورتوريكو والإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

ثانياً - معلومات أساسية

ألف - لمحة عامة

٢ - تقع بورتوريكو^(١) في أقصى شرق جزر الأنتيل الكبرى في البحر الكاريبي وهي أصغر تلك الجزر. وتبلغ مساحتها ٩٥٩ ٨ كيلومتراً مربعاً تشمل الجزر الصغيرة المجاورة لها وهي بييكيس وكوليبرا ومونا. وتغطي الجبال أكثر من ثلاثة أرباع بورتوريكو، ويبلغ ارتفاع سلسلة الجبال الممتدة على طول الجزيرة في أعلى نقاطها ٣٣٨ ١ متراً.

٣ - ووفقاً للتقديرات حتى شهر تموز/يوليه ٢٠٠٨، يناهز عدد السكان الذين يتكلمون بمعظمهم اللغة الإسبانية ١٢٨ ٩٥٨ نسمة، وإن كان عدد معين من البورتوريكيين يتكلمون الانكليزية أيضاً. ووفقاً لتقديرات التعداد الذي أجرته الولايات المتحدة، بلغت نسبة النمو السكاني في بورتوريكو ما متوسطه ٠,٧ في المائة خلال السنوات الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥؛ وأشارت التقديرات إلى أن هذه النسبة بلغت في عام ٢٠٠٨ نسبة ٠,٣٦٩ في المائة^(١). ووفقاً لمعلومات مكتب تعداد السكان في الولايات المتحدة، بلغ عدد البورتوريكيين الذين استقروا في الولايات المتحدة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧ ما قدره ٣٥٩ ٥٨٥ نسمة؛ وكان هذا العدد نحو ٤٩١ ٠٠٠ نسمة في الثمانينيات و ٤٤٧ ٠٠٠ نسمة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠.

٤ - وخلال العقود الأربعة الماضية، تحولت الطبيعة السكانية في الجزيرة، فانتقلت من مجتمع زراعي تقليدي إلى مجتمع صناعي، وتباطأ النمو السكاني وارتفع معدل العمر المتوقع

(١) انظر بورتوريكو على موقع وكالة الاستخبارات المركزية: www.cia.gov/cia/publications/factbook.

بشكل حاد. ونتج تباطؤ النمو السكاني جزئيا من هجرة حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ بورتوريكي إلى الولايات المتحدة، ولا سيما في الخمسينيات والستينيات^(٢).

٥ - ويُمنح الأشخاص المولودون في بورتوريكو جنسية الولايات المتحدة، إنما بدون حق التصويت في الانتخابات الرئاسية أو انتخابات الكونغرس في الولايات المتحدة ما لم يكونوا مقيمين فيها. وإضافة إلى ذلك، أقرت المحكمة العليا لبورتوريكو في قرار صادر عنها بوجود الجنسية البورتوريكية. وبعد ذلك، صدقت وزارة خارجية بورتوريكو على وجود هذه الجنسية التي يمكن للبورتوريكيين طلبها عن طريق إجراءات وضعتها وزارة خارجية بورتوريكو. وبموجب الترتيبات الحالية المتعلقة بالكومنولث، تتولى الولايات المتحدة سلطة الدفاع والعلاقات الدولية والتجارة الخارجية والمسائل النقدية بينما تتمتع بورتوريكو باستقلال ذاتي فيما يتعلق بالمسائل الضريبية والسياسات الاجتماعية ومعظم الشؤون المحلية. والجانب الرئيسي الذي تختلف مواقف الأحزاب السياسية الكبرى في الإقليم بشأنه هو الوضع السياسي النهائي لبورتوريكو، ولا أحد منها راض عن الوضع الراهن. فالحزب الشعبي الديمقراطي يؤيد تعزيز وضعها الحالي في إطار الكومنولث بحيث لا تكون إقليما تابعا ولا مستعمرة. فبينما يحتفظ سكان بورتوريكو بجنسية الولايات المتحدة، تُمنح بورتوريكو سلطة حكومية أكبر في إدارة شؤونها الخاصة ومزيدا من الحرية في إقامة علاقات إقليمية ودولية. ويجذب الحزب التقدمي الجديد تحول بورتوريكو إلى ولاية كاملة الاندماج في الولايات المتحدة. ولا يزال الحزب الشعبي الديمقراطي يتمتع بتأييد يتجاوز بشكل طفيف التأييد الذي يتمتع به الحزب التقدمي الجديد. ويؤيد الحزب الثالث، حزب استقلال بورتوريكو، استقلال الجزيرة^(٣). وهناك بعض المجموعات والمنظمات المناصرة للاستقلال التي لا تشارك في الانتخابات لأنها تعتبر أن الانتخابات في ظل الاستعمار لا تمثل عملية ديمقراطية حقيقية، في حين أن بعضها الآخر يصوت لأغراض استراتيجية، فتؤيد مرشح الحزب الشعبي الديمقراطي لشغل منصب الحاكم، بغية منع وصول مؤيدي تحول بورتوريكو إلى ولاية إلى السلطة.

باء - الوضع الدستوري والسياسي

٦ - تمتلك بورتوريكو حاليا وضع الكومنولث مع الولايات المتحدة. ويرد وصف مفصل لدستور كومنولث بورتوريكو لعام ١٩٥٢ في الفقرات من ٩١ إلى ١١٩ من تقرير مقرر

(٢) Department of Federal Affairs of the Government of Puerto Rico and Angelo Falcon of the Puerto Rico

.Policy Institute, 2006

(٣) .Economist Intelligence Unit, Country Report 2006, Puerto Rico, January 2007

اللجنة الخاصة لعام ١٩٧٤ (A/AC.109/L.976). وباختصار، تتكون الحكومة من: (أ) حاكم يُنتخب لمدة أربع سنوات في كل انتخابات عامة؛ (ب) جمعية تشريعية تتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ (٢٧ عضواً) ومجلس النواب (٥١ عضواً) ينتخبهم السكان البالغون بالاقتراع المباشر في كل انتخابات عامة؛ (ج) محكمة عليا ومحاكم أدنى. والولاية القضائية للمحكمة الاتحادية للولايات المتحدة تشمل بورتوريكو. ويمثل بورتوريكو في حكومة الولايات المتحدة مفوض مقيم، وهو عضو في مجلس نواب الولايات المتحدة بدون الحق في التصويت فيه، إنما له هذا الحق في أي من اللجان التي هو عضو فيها.

٧ - وفي بورتوريكو نظامان قضائيان هما: نظام محاكم بورتوريكو ونظام محكمة المقاطعة التابعة للولايات المتحدة المعنية بمقاطعة بورتوريكو. ويعمل هذا النظام الأخير في بورتوريكو بولاية قضائية محدودة النطاق ولا يمكن اللجوء إليه إلا بالنسبة للقضايا المشمولة بقانون الولايات المتحدة الاتحادي أو القضايا التي تتنوع فيها جنسيات الأشخاص المعنيين، أي حينما يرفع مواطن من دولة ما دعوى ضد مواطن من دولة أخرى. والقضايا التي لها علاقة بالقانون الاتحادي المرفوعة أمام المحكمة العليا لبورتوريكو يمكن أن تُستأنف أمام المحكمة العليا في الولايات المتحدة. والقضايا التي تُستأنف في الدائرة الأولى تُنقل من نظام محكمة المقاطعة التابعة للولايات المتحدة المعنية بمقاطعة بورتوريكو التي تشكل محكمة بداية.

٨ - وحتى بعد إقامة حكومة دستورية لبورتوريكو في عام ١٩٥٢، لم يطرأ أي تغيير على سلطة الكونغرس الأمريكي على بورتوريكو. فلدى هذا الكونغرس سلطات كاملة على بورتوريكو، بينما لدى الجزيرة سلطة محلية على مجالات محددة. وظلت جميع القوانين ذات الصلة بعلاقات الإقليم بالولايات المتحدة سارية من خلال قانون العلاقات الاتحادية (انظر A/AC.109/L.976، الفقرات ١٢٠-١٣٢)، وهو القانون الذي أدمجت بورتوريكو بموجبه في النظم التجارية والجمركية والنقدية للولايات المتحدة. والولايات المتحدة مسؤولة أيضاً عن الدفاع عن بورتوريكو. وفي عام ١٩٥٨، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إدخال تغييرات على قانون العلاقات الاتحادية، غير أن هذه التغييرات لم تعتمد. وفي عام ١٩٥٩، رُفعت إلى الكونغرس ثلاثة مشاريع قوانين تطلب إدخال تغييرات على الوضع السياسي للإقليم، ولكن لم يتخذ أي إجراء بشأن أي منها.

٩ - وأجري في عام ١٩٩٣ استفتاء عام بشأن خيارات تكاد تكون مطابقة لخيارات الاستفتاء الذي أجري في عام ١٩٦٧، وأسفر عن النتائج التالية: أيد ٤٨,٤ في المائة الوضع الراهن (الكومنولث)، وصوت ٤٦,٢ في المائة لصالح تحول بورتوريكو إلى ولاية، واختار ٤ في المائة الاستقلال. وبعد صدور هذه النتائج، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إلى

كونغرس الولايات المتحدة أن يبت بمسألة ما إذا كان تعريف "الكومنولث" الوارد في بطاقة الاقتراع مقبولا. فرد الكونغرس بالنفي مشيرا إلى أن التعريف تضمن استثناءات غير قابلة للتطبيق (انظر A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٧٢-١٨٠). وبعد ذلك، قررت الجمعية التشريعية لبورتوريكو بالتصويت إجراء استفتاء آخر في عام ١٩٩٨. وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، قُدم إلى كونغرس الولايات المتحدة مشروع قانون يونغ الذي سعى إلى جعل نتائج استفتاء بورتوريكو المقترح لعام ١٩٩٨ ملزمة لحكومة الولايات المتحدة. وأقر مجلس النواب مشروع القانون في آذار/مارس ١٩٩٨، بأغلبية ٢٠٩ مقابل ٢٠٨ أصوات، أي بفارق صوت واحد، ولكن مجلس الشيوخ لم يبت فيه قبل انتهاء دورته، وبالتالي انقضت فترة سريانه.

١٠ - ورغم عدم نجاح الكونغرس في إلزام حكومة الولايات المتحدة على قبول النتائج، أُجري استفتاء عام ١٩٩٨ في موعده المقرر. بيد أن صيغة الخيارات الواردة في بطاقة الاقتراع أثارت الكثير من الجدل. فاحتج الحزب الشعبي الديمقراطي المؤيد للكومنولث بأن النص الوارد في بطاقة الاقتراع يعطي، بالصورة التي صيغ بها، معلومات غير صحيحة عن وضع الكومنولث، وسعى عن عمد إلى إرباك مؤيديه عبر تضمينه خيارا آخر هو "الارتباط الحر"، الشديد الشبه في تعريفه بتعريف "وضع الكومنولث". ونتيجة لفتوى أصدرتها المحكمة العليا لبورتوريكو، أدرج في بطاقة الاقتراع الخيار الخامس وهو "لا شيء مما تقدم"، وشجع الحزب الشعبي الديمقراطي أنصاره على تأييده. وكانت نتائج الاستفتاء الذي أُجري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ كما يلي: ٥٠,٤ في المائة لصالح خيار "لا شيء مما تقدم"؛ و ٤٦,٧ في المائة لصالح وضع الولاية، و ٢,٣ في المائة لصالح الاستقلال؛ و ٠,٣ في المائة لصالح الارتباط الحر؛ و ٠,٠٦ في المائة لصالح الكومنولث. وقسم مؤيدو الاستقلال أنفسهم لدى إجراء الاستفتاء، فصوتوا أيضا لصالح خيار "لا شيء مما تقدم"، وذلك رفضا منهم لما اعتبروه عملية غير ديمقراطية تدوس حق تقرير المصير، لأنها نُظمت بطريقة سعت إلى تقسيم المواقف المناوئة لوضع الولاية إلى ثلاثة أجزاء (الكومنولث والارتباط الحر والاستقلال) من أجل خلق أغلبية وهمية لصالح وضع الولاية.

١١ - وبعد استفتاء عام ١٩٩٨، صرح رئيس الولايات المتحدة حينها، وليم ج. كلينتون بأنه سيعمل مع الكونغرس والقادة في بورتوريكو لتوضيح مسألة الوضع القانوني لبورتوريكو. فشكل فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، عين البيت الأبيض أعضاء فرقة العمل الستة والعشرين. وفي الوقت نفسه، عدّل جورج بوش، الذي كان رئيسا حينئذ، الأمر التنفيذي الصادر عن الرئيس كلينتون، فأصبح مطلوبا من فرقة العمل تقديم تقرير عن التقدم المحرز مرة كل سنتين بدلا من

مرة كل سنة. وأشار البيان الصحافي الصادر عن البيت الأبيض والذي أعلنت فيه أسماء أعضاء فريق العمل إلى أن "فرقة العمل ستعمل على تنفيذ السياسة الواردة في الأمر الصادر عن الرئيس كلينتون". وصرح زعيم كل من الحزب الشعبي الديمقراطي المؤيد للكونغرس وحزب استقلال بورتوريكو المؤيد للاستقلال أن هذا الإجراء لا ينم عن أي نية جادة من جانب الرئيس بوش لاتخاذ إجراء في المستقبل القريب بشأن الوضع السياسي لبورتوريكو، بينما رحب الحزب التقدمي الجديد المؤيد لوضع الولاية بالإعلان إذ اعتبره دليلاً على أن واشنطن العاصمة يهتمها معالجة المسألة فور انتهاء الانتخابات في بورتوريكو وفي الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤^(٤).

١٢ - وبالنسبة لوضع بورتوريكو السياسي وعلاقتها مع الولايات المتحدة، أعطيت الأولوية في الهيئة التشريعية، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، لمناقشة هذه المسألة حينما وافق مجلس الشيوخ والجمعية التشريعية في بورتوريكو على قرارات توصي بإنشاء جمعية تعنى بالوضع القانوني للشعب البورتوريكي، باعتبار أن تلك الجمعية ستكون أصلح وأنسب آلية لتقرير وضع الجزيرة في المستقبل^(٥). وأيد هذه التوصية الحزب الشعبي الديمقراطي وحزب استقلال بورتوريكو المؤيد للاستقلال وكيانات أخرى مثل نقابة المحامين البورتوريكيين. إلا أن الحزب التقدمي الجديد عارضها حيث رأى في الآلية المقترحة عملية عديمة الجدوى وأحادية الجانب لأن حكومة الولايات المتحدة لم تشرك منذ البداية فيها^(٦).

١٣ - وأشارت نتائج الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٤ إلى أن مسألة وضع بورتوريكو القانوني ستشهد نوعاً من الجمود. ففي حين أن الحزب الشعبي الديمقراطي الحاكم أيد استمرار الوضع الراهن، كان الحزب التقدمي الجديد لبورتوريكو الذي كان يسيطر على كل من الهيئة التشريعية ومنصب المفوض المقيم يجذب تحول بورتوريكو إلى ولاية من الولايات المتحدة بشكل تام. وأيد حزب استقلال بورتوريكو الأصغر حجماً حصول الجزيرة على استقلالها^(٧). والائتان اللتان اقترح الحزبان الرئيسيان استعمالهما لحسم مسألة الوضع المذكور كانتا هما أيضاً متباينتين. فالحزب الشعبي الديمقراطي أيد تأسيس مؤتمر دستوري قانوني محلي يعمل مع كونغرس الولايات المتحدة من أجل تسوية مسألة وضع بورتوريكو. وأيد الحزب

(٤) المرجع نفسه، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

(٥) المرجع نفسه، تموز/يوليه ٢٠٠٤.

(٦) *The San Juan Star*, 8 October 2002.

(٧) *The Puerto Rico Herald*, 13 January 2005.

التقدمي الجديد تنظيم استفتاء يؤدي إلى إجراء استفتاء عام يتضمن خيارات لوضع بورتوريكو يحددها الكونغرس، تستبعد على الأرجح خيار "الكومنولث"^(٧).

١٤ - ورغم ما يبدو طريقا مسدودا، اتخذت بورتوريكو، طوال عام ٢٠٠٥، خطوات هامة على طريق تقرير المصير. ففي شباط/فبراير، اقترح الحاكم، أنيبال أسبييدو بيلا، إجراء استفتاء في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، لتتاح للناخبين فرصة اختيار واحدة من الآليتين المقترحتين لحسم مسألة وضع بورتوريكو^(٨). وتتمثل الآلية الأولى في توجيه طلب رسمي إلى كونغرس الولايات المتحدة للإذن بإجراء استفتاء عام في بورتوريكو تقرره الحكومة الاتحادية ويتضمن خيارات يحددها الكونغرس. وتتمثل الثانية في إنشاء جمعية دستورية محلية معنية بوضع بورتوريكو ينتخب شعب بورتوريكو أعضائها. وعلى عكس التوقعات، وافق مجلس الشيوخ في آذار/مارس على مشروع قانون يأذن بإجراء استفتاء في تموز/يوليه، اعتبر الجمعية الدستورية المعنية بوضع بورتوريكو إحدى الوسائل التي يمكن بواسطتها تسوية العلاقة السياسية بين الولايات المتحدة وبورتوريكو^(٩). وتضمن مشروع القانون تعديلا يلزم مجلسي النواب والشيوخ بإصدار قانون يسمح لشعب بورتوريكو باختيار آلية تمكنه من اختيار وضعه القانوني، في حالة عدم التزام حكومة الولايات المتحدة بإطلاق عملية لتقرير المصير بحرية قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. بيد أن الحاكم أسبييدو بيلا رأى أن صيغة مشروع القانون لا تشدد بما فيه الكفاية على خيار الجمعية الدستورية، واعترض على مشروع القانون في ١٠ نيسان/أبريل^(١٠). وفي أواخر نيسان/أبريل ٢٠٠٥، اعتمدت الهيئة التشريعية قرارا لا يستلزم توقيع الحاكم، التمس من كونغرس الولايات المتحدة ورئيسها "الاستجابة لتطلعات الديمقراطية لمواطني الولايات المتحدة في بورتوريكو" وتمكينهم من اختيار شكل ديمقراطي كامل لحكومتهم^(١١). ولم يؤيد نواب الحزب الشعبي الديمقراطي ذلك القرار. وما زالت تدور مناقشات مكثفة بشأن إيجابيات إنشاء الجمعية الدستورية مقابل الاقتراع المباشر كآليتين للدفع قدما بعملية تقرير المصير في بورتوريكو.

١٥ - وذكرت فرقة العمل الرئاسية المعنية ببورتوريكو في تقريرها الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أن الوضع الحالي للإقليم قد يستمر طالما أراد ذلك الكونغرس،

(٨) The Puerto Rico Federal Affairs Administration, 11 February 2005.

(٩) المرجع نفسه، 31 March 2005.

(١٠) المرجع نفسه، 11 April 2005.

(١١) Congressional Research Service, "Political Status of Puerto Rico: Background, Options, and Issues in the 109th Congress", 25 May 2005.

ولا يعترف دستور الولايات المتحدة بخيارين اثنين فقط غير خيار الإقليم هما وضع الولاية التابعة للولايات المتحدة أو الاستقلال التام. وخلصت فرقة العمل إلى أن الإرادة الديمقراطية للشعب البورتوريكي تتسم بفائق الأهمية لحسم وضع الجزيرة القانوني إذ إنها إشارة واضحة يهتدي بها كونغرس الولايات المتحدة لاتخاذ إجراءاته بهذا الشأن في المستقبل. وارتأت فرقة العمل اعتماد عملية من مرحلتين لمعالجة مسألة وضع بورتوريكو^(١٢). فأوصت فرقة العمل أولاً بإجراء "استفتاء شعبي توافق عليه الحكومة الاتحادية" خلال عام ٢٠٠٦ للتأكد مما إذا كان شعب بورتوريكو "يرغب في البقاء كإقليم تابع للولايات المتحدة وخاضع لإرادة الكونغرس، أو ينشد طريقاً دستورياً عملياً للحصول على وضع دائم كإقليم غير تابع للولايات المتحدة". ثم أوصت فرقة العمل بأنه ينبغي، إذا اختار الناخبون تغيير وضع الجزيرة الراهن كإقليم تابع للولايات المتحدة، إجراء استفتاء آخر يتيح لهم فرصة الاختيار بين الاندماج كولاية من الولايات المتحدة أو الاستقلال. وأوصت فرقة العمل بأنه ينبغي، إذا قرر الناخبون الاحتفاظ بالوضع الحالي، إجراء استفتاءات عامة دورية من أجل "إبقاء الكونغرس على علم برغبات الشعب". وخلال البيان الذي أدلى به أمام لجنة الموارد التابعة لمجلس نواب الولايات المتحدة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قال سي. كيفين مارشال، نائب مساعد المدعي العام وأحد رؤساء فرقة العمل، إن خيار الكومنولث الجديد الذي اقترحه الحاكم أنيبال أسييدو بيلا ليس "منسجماً مع الدستور". وفي الشهر نفسه، انتقد الحاكم المقترح بوصفه غير ديمقراطي^(١٣). وفي رسالة من حاكم الجزيرة وجهها إلى فرقة العمل بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أكد الحاكم من جديد أن فرقة العمل "ترفض أي خيارات لوضع الجزيرة في المستقبل غير الخيارين التقليديين المتمثلين في الانضمام كولاية إلى الولايات المتحدة أو الاستقلال"، وأنه على اقتناع بأن عقد مؤتمر دستوري هو الحل الأمثل لإحراز تقدم.

١٦ - ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه قبل صدور تقرير فرقة العمل لعام ٢٠٠٥ وبعد أن صدر، شكك البعض في ما إذا كان وضع بورتوريكو كإقليم تابع للولايات المتحدة يتسق مع البيانات التي أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة في عام ١٩٥٣ عقب اعتماد دستور بورتوريكو، التي طلبوا فيها شطب اسم هذا البلد من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وذكرت الولايات المتحدة، في طلب رسمي وجهته إلى الأمم المتحدة، أن الكونغرس

(١٢) تقرير فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

(١٣) www.washingtontimes.com, 30 April 2006

قد منح بورتوريكو حرية حكم نفسها في الداخل شريطة أن تتقيد بالقانون الاتحادي وبدستور الولايات المتحدة.

١٧ - ولم يذكر الطلب الرسمي أنه ليس في وسع الكونغرس تغيير وضع بورتوريكو بدون موافقتها. وقبل رفع هذا الطلب، أشار ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة شفويا إلى أنه يلزم الحصول على موافقة بورتوريكو والولايات المتحدة لتغيير طبيعة العلاقة القائمة بينهما. غير أنه بالرغم من هذا التصريح، خلصت وزارة العدل في عام ١٩٥٩ إلى أن بورتوريكو ما زالت إقليميا تابعا للولايات المتحدة وأن المحكمة العليا، على غرار ما تقدم، لمن كانت تقر بأن بورتوريكو تمارس قدرا كبيرا من الاستقلال السياسي بموجب نظام الكومنولث الراهن، تصر على أن بورتوريكو ما زالت تخضع بشكل تام لسلطة الكونغرس بموجب الحكم المتعلق بالأقاليم الوارد في دستور الولايات المتحدة. وشجب أسيبيدو بيلا، الذي كان حينها حاكم بورتوريكو، هذا الأمر الواقع في البيان الذي ألقاه أثناء جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

١٨ - وأصدرت فرقة العمل الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ تقريرها الثاني عن مسألة وضع بورتوريكو^(١٢). وفي هذا التقرير، خلصت فرقة العمل مرة أخرى إلى أن دستور الولايات المتحدة لا ينص إلا على ٣ خيارات لوضع الجزيرة في المستقبل (بماؤها إقليميا تابعا للولايات المتحدة أو الانضمام إلى الولايات المتحدة كولاية أو الاستقلال، وأعادت تأكيد التوصيات الثلاث التي تقدمت بها في تقريرها لعام ٢٠٠٥.

١٩ - وفي غضون ذلك، أعاد كونغرس الولايات المتحدة في أوائل عام ٢٠٠٧ فتح باب النظر في مسألة الوضع السياسي لبورتوريكو حيث ناقشت اللجنة الفرعية للموارد الطبيعية المعنية بشؤون الجزر مسودتي نصين قانونين الهدف منهما تسوية مسألة وضع بورتوريكو. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، عُقدت جلسات استماع للنظر في النهجين المشمولين بهما.

٢٠ - وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، عُرض "قانون الديمقراطية لبورتوريكو لعام ٢٠٠٧" (HR900) على مجلس النواب. ويذكر مشروع القانون، من بين ما يذكر، أن: "على اللجنة الحكومية للانتخابات في بورتوريكو إجراء استفتاء عام في بورتوريكو خلال الدورة ١١١ للكونغرس، لكن في أجل أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وينبغي أن تتيح بطاقة الاقتراع للناخبين اختيار أحد الخيارين التاليين فقط: (١) ينبغي لبورتوريكو أن تبقى، كما هي حاليا، إقليميا تابعا للولايات المتحدة كما يحدده دستور الولايات المتحدة وقوانينها الأساسية وسياساتها، (٢) ينبغي لبورتوريكو أن تسلك الدرب الذي يفضي بها إلى امتلاك وضع دائم من الناحية الدستورية لا تكون فيه إقليميا تابعا".

٢١ - وعُرض مشروع قانون آخر هو قانون تقرير مصير بورتوريكو لعام ٢٠٠٧ (HR1230) على مجلس النواب في ٢٨ شباط/فبراير يعترف بحق شعب بورتوريكو في الدعوة إلى عقد مؤتمر دستوري يمارس الشعب من خلاله حقه الطبيعي في تقرير المصير، وفي إنشاء آلية لنظر الكونغرس في مثل هذا القرار. وتشكل الجمعية الدستورية آلية إجرائية لإنهاء الاستعمار في بورتوريكو، بدأت تحظى بالتأييد في السنوات الأخيرة في الجزيرة. ووفقا لتقارير إعلامية، تدعم نقابة المحامين البورتوريكيين هذه الآلية.

٢٢ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وعقب إدخال تعديل يهدف إلى التوفيق بين النهجين المتعارضين، أقرت اللجنة الفرعية "قانون الديمقراطية لبورتوريكو لعام ٢٠٠٧" (HR900). وحتى كتابة هذا التقرير، لم يكن مشروع القانون قد عُرض بعد على مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة. وينص مشروع القانون هذا على إجراء استفتاء في أجل أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ يعرض على البورتوريكيين الاختيار بين الاحتفاظ بوضعهم السياسي الحالي أو اختيار وضع جديد. وفي حالة تأييد الخيار الأول، ينظم استفتاء آخر لمتابعة المسألة كل ثماني سنوات. وإذا تم تفضيل الخيار الثاني، ينظم استفتاء منفصل في أجل أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ يخير فيه البورتوريكيون بين الانضمام كولاية من ولايات الاتحاد تكون "على قدم المساواة مع الولايات الأخرى" أو أن تصبح بورتوريكو "بلدا ذا سيادة يتمتع بالاستقلال التام أو يرتبط بالولايات المتحدة ارتباطا حرا". وإذا اختار شعب بورتوريكو الانضمام كولاية إلى الولايات المتحدة أو الاستقلال أو الارتباط الحر، يُمنح الكونغرس ستة أشهر لاتخاذ موقف من هذا الخيار^(١٤).

ثالثا - التطورات الأخيرة

ألف - التطورات السياسية

٢٣ - يقدم التقرير الوارد في الوثيقة A/AC.109/2008/L.3 عرضا مفصلا للحالة التي كانت سائدة بالنسبة للحاكم السابق أسيبيدو بيلا قبل الانتخابات العامة في بورتوريكو التي أجريت في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي هذه الانتخابات الأخيرة، فاز لويس فورتونيو العضو في الحزب التقدمي الجديد بمنصب الحاكم بأغلبية ٥٢,٩ في المائة من الأصوات، كما رسخ هذا الحزب سيطرته على الهيئة التشريعية. وفاز بيدرو بيرلويسي، أيضا العضو في الحزب التقدمي الجديد بمنصب المفوض المقيم في واشنطن العاصمة.

(١٤) Wikipedia, Puerto Rico Democracy Act of 2007, retrieved on 19 March 2008

٢٤ - وتبين من البيانات الرسمية التي أصدرتها لجنة بورتوريكو الانتخابية أن أكثر من ٢٣ في المائة من الناخبين المسجلين لم يصوتوا. وبلغت نسبة الممتنعين عن التصويت، بمن فيهم الأشخاص غير المسجلين الذين يحق لهم التصويت قانوناً، ٣٦ في المائة، أي ما يربو على مليون ناخب.

٢٥ - ويقدر أن عدداً كبيراً من الذين صوتوا لصالح الحزب التقدمي الجديد قاموا بذلك لمعاقبة الحزب الشعبي الديمقراطي، وبخاصة الحاكم أسبيدو بيلا، على سوء الإدارة وعلى عدد من التدابير التي اعتمدها ولم تحظ بالشعبية، من بينها فرض ضريبة على المبيعات وسن قانون جديد بشأن الحوافز الصناعية. وفي هذا الصدد، لا يعتبر انتخاب ممثل الحزب التقدمي الجديد ليشغل منصب الحاكم ولايةً منحت له للدفاع عن تحويل بورتوريكو إلى الولاية الحادية والخمسين للولايات المتحدة.

٢٦ - وأقيمت صلة بين هزيمة الحاكم السابق وبين التهم الجرمية التي ساقطها ضده وضد معاونيه حكومة الولايات المتحدة، المتمثلة في انتهاك القوانين المتعلقة بتمويل الانتخابات (انظر A/AC.109/2008/L.3، الفقرات ٢٠-٢٢). ورأى بعض المعلقين السياسيين في الجزيرة أن الغرض من توجيه هذه التهم ضد أسبيدو بيلا هو القضاء على فرص انتخابه إذ إنه وحزبه، الحزب الشعبي الديمقراطي، يؤيدان إدخال تعديلات على وضع بورتوريكو كولاية حرة ومرتبطة بالولايات المتحدة، والاعتراف بسيادة شعب بورتوريكو وتوسيع نطاق سلطات هذه الولاية ليشمل عدة مجالات تخضع حالياً للسلطات العامة لكونغرس الولايات المتحدة. كما أن الحزب الشعبي الديمقراطي والحاكم السابق طلبا من الجمعية العامة بحث مسألة بورتوريكو.

٢٧ - وتناقلت الصحف في بورتوريكو وعلى نطاق واسع أنباء تفيد بأن باراك أوباما، بعث في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، حينما كان الرئيس المنتخب، برسالة إلى حاكم بورتوريكو الجديد، لويس فورتونو أثناء حفل أداء القسم. وأفيد بأن باراك أوباما أكد من جديد في رسالته أنه سيحاول تسوية قضية استعمار بورتوريكو أثناء ولايته الأولى. وأوضح أن تقرير المصير حق من الحقوق الأساسية للبورتوريكيين وأنه سيعمل مع جميع القطاعات المعنية لكي يُضمن لبورتوريكو الإعراب عن رأيها أثناء مناقشة هذا الموضوع في واشنطن العاصمة.

٢٨ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، أُجري اقتراع بشأن تشكيل هيئة تشريعية من غرفة واحدة في بورتوريكو، ووافق ٨٤ في المائة من الناخبين على ذلك. ورغم أن الناخبين المشاركين في هذا الاستفتاء لم يتجاوزوا ٢٢ في المائة من الناخبين المسجلين، فإن النتائج فتحت الباب أمام

عملية أفضت إلى تنظيم استفتاء آخر عام ٢٠٠٧ من أجل النظر في إمكانية تعديل دستور بورتوريكو وإنشاء نظام تشريعي أحادي المجلس، في عام ٢٠٠٩^(١٥). لكن المحكمة العليا لبورتوريكو أصدرت حكما في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ يقضي بأنه ليس بإمكانها إلزام الجمعية التشريعية بالشروع في عملية تعديل للدستور حتى يتسنى إنشاء نظام تشريعي أحادي المجلس^(١٦).

٢٩ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، أيدت الدائرة الأولى لمحكمة الاستئناف الأمريكية في بوسطن القرار القاضي بأن مواطني بورتوريكو لا يتمتعون بالحقوق في التصويت في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. وعللت المحكمة ذلك بأن بورتوريكو ليست ولاية، وبالتالي لا يمكن أن يكون لديها أعضاء يصوتون في الهيئة الانتخابية. وقد سبق للمحكمة أن رفضت طلبا من هذا القبيل ثلاث مرات^(١٧). وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، رُفض طعن لهذا القرار قدم إلى المحكمة العليا في الولايات المتحدة. ورغم أن قرار المحكمة العليا اتخذ دون تعليق، فإن كبير محامي حكومة الولايات المتحدة لدى المحكمة العليا قال في مذكرة له إن قرار محكمة الاستئناف "يؤيده كليا نص الدستور وتقليد شديد الرسوخ وعادة تحظى بالإجماع"^(١٨).

٣٠ - وعلى النحو المبين في التقارير السابقة، أثرت أمام اللجنة الخاصة، إلى جانب المسائل السياسية العامة، ثلاث قضايا محددة في السنوات الأخيرة باعتبارها قضايا ناشئة عن الوضع السياسي الخاص لبورتوريكو وعلاقتها بالولايات المتحدة، وهي: (أ) الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو، ولا سيما في جزيرة بيبكيس؛ (ب) واحتجاز الولايات المتحدة في سجونها لبورتوريكيين مؤيدين لاستقلال بورتوريكو بتهمة التآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة؛ (ج) وتوقيع عقوبة الإعدام على مواطنين بورتوريكيين أدينوا بتهمة تعاقب عليها القوانين الاتحادية. وقد أثرت في السنوات الأخيرة مسألة زيادة الاضطهاد السياسي.

٣١ - وعلى غرار التقارير السابقة، سيجري تناول قضية الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو، في الجزء المتعلق بالتطورات العسكرية.

٣٢ - وقد تناولت التقارير السابقة أيضا قضية البورتوريكيين الذين اهتموا بالتآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة وسجنوا في الولايات المتحدة لمدة تزيد على ٢٥ عاما. وصُلب القضية أن عددا من المنظمات والقيادات السياسية والمدنية في بورتوريكو ظلت على مدار السنين

(١٥) *The Puerto Rico Herald*, 11 July 2005.

(١٦) www.eleccionespuertorico.org/referencia/referendum2007_en.html, accessed on 19 March 2008.

(١٧) *The New York Times*, 5 August 2005.

(١٨) CNN, 20 March 2006, www.cnn.com; BBC News, 21 March 2006, www.bbc.co.uk.

تقول إن هؤلاء سجناء سياسيون أساسا، وأحكام السجن التي صدرت بحقهم طويلة لا تتناسب مع ما اقترفوه من أعمال. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، عرض الرئيس كليتتون إطلاق سراح السجناء بشرط أن يعلنوا رسميا نبذ اللجوء إلى العنف. وقد قبل العرض ١١ سجيناً من أصل ١٥ سجيناً، وقبل سجين آخر اتفاقاً يُخلى بمقتضاه سبيله في غضون خمس سنوات. بيد أن أنصار المفرج عنهم ذكروا أن الشروط تضمنت أيضاً قيوداً مشددة على أنشطتهم وأقوالهم، وتمنعهم في واقع الحال من أن يواصلوا الدعوة إلى استقلال بورتوريكو. وفي عام ٢٠٠٢، أُطلق سراح سجينين آخرين من أصل السجناء الـ ١٥ (بيد أن مكتب التحقيقات الاتحادي أعاد في آب/أغسطس ٢٠٠٦ القبض على أحد هذين السجينين وهو أنطونيو كاماتشو نيغرون). ومن المقرر أن يغادر السجينان المتبقيان وهما أوسكار - لويس ريفيرا وكارلوس ألبرتو توريس - السجن عامي ٢٠٢٧ و ٢٠٢٤، على التوالي. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، أطلقت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان حملة لتوقيع عريضة تلتمس من الرئيس بوش إطلاق سراح لويس ريفيرا وتوريس. وفضلت هايدي بلتران، التي تقضي عقوبة بالسجن لمدة ٨٠ عاماً، أن تدافع عن قضيتها بمعزل عن مجموعة الـ ١٥^(١٩). ووفقاً لوسائل الإعلام البورتوريكية، هناك توافق آراء في أوساط شعب بورتوريكو مؤيد لإطلاق سراح المسجونين في قضايا ذات صلة بالكفاح من أجل استقلال بورتوريكو. وفي أواخر عام ٢٠٠٧، اعتمد مجلس الشيوخ في بورتوريكو قراراً مؤيداً لإطلاق سراح السجناء.

٣٣ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أطلق أفراد من مكتب التحقيقات الاتحادي النار على فيليبيرتو أوخيدا ريوس وأردوه قتيلاً. وكان أوخيدا ريوس أحد أكثر شخصيات بورتوريكو إثارة للجدل، وهو الذي أسس سنة ١٩٧٦ جماعة الماشيتيروس، المعروفة بشكل رسمي أكثر بالجيش الشعبي لبوريكو. وكانت الجماعة منظمة شبه عسكرية سرية مكرسة لتحرير بورتوريكو من الحكم "الاستعماري" الأمريكي. وطوال فترة عمل أوخيدا ريوس في المجموعة، تورط في عدد من الأنشطة الإجرامية شملت عملية السطو عام ١٩٨٣ على خزنة مصرف ويلز فارغو في وست هارتفورد، كونتيكت، سرق منها مبلغ ٧,٢ ملايين دولار. ولم يمثل أوخيدا ريوس أمام المحكمة وكان قد دفع كفالة عام ١٩٩٠ بانتظار محاكمته في قضية السطو هذه. وفي عام ١٩٩٢، أدين غيايبا وحكم عليه بالسجن لمدة ٥٥ عاماً. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، حاصر أفراد مكتب التحقيقات الاتحادي المنزل الذي كان يختبئ فيه أوخيدا ريوس في هورميغوروس في بورتوريكو. فأصيب أوخيدا ريوس بجروح أثناء إطلاق النار في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وهو يوم ذو دلالة تاريخية

(١٩) .The Puerto Rico Herald, 29 July 2004

لمناصري استقلال بورتوريكو. وأشارت نتائج التشريح إلى أنه نزل حتى الموت بعد إصابته برصاصة واحدة. وقد أثارت ملابس موته الجدل ودفعت بمسؤولين من بورتوريكو والولايات المتحدة، عن فيهم الحاكم، أسبيدو بيلا، والمفوض المقيم، فورتونيو، والأعضاء البورتوريكيون الثلاثة في كونغرس الولايات المتحدة، إلى طلب إجراء تحقيق مستقل في ما قام به مكتب التحقيقات الاتحادي^(٢٠). والتصور العام السائد عن موت أوخيدا ريوس في بورتوريكو هو أنه ترك عمدا ليترف حتى الموت. وذكرت وسائل الإعلام في بورتوريكو أن اضطهاد مناصري الاستقلال ازداد. وفي الوقت نفسه، استمرت قطاعات عديدة من سكان بورتوريكو في الإعراب عن القلق إزاء أفعال مكتب التحقيقات الاتحادي في بورتوريكو، التي يرى كثيرون أنها تستهدف دون وجه حق النشطاء الداعين إلى الاستقلال^(٢١). وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، خلص تقرير صادر عن وزارة العدل في الولايات المتحدة إلى أن الوزارة "لا ترى أن مكتب التحقيقات الاتحادي انتهك السياسة المتعلقة باستخدام القوة المفضي إلى الموت أو تعمد ترك أوخيدا ليترف حتى الموت، [غير أنها] وجدت مخالفات في مسلك المكتب عند تنفيذ عملية القبض عليه". وفيما رفض بعض الداعين إلى الاستقلال التقرير معتبرين أنه محاولة للتغطية على الواقعة، كان رد الفعل الشعبي إزاء التقرير هادئا نسبيا بالمقارنة بالتظاهرات التي اندلعت في جميع أنحاء الجزيرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ حينما لقي أوخيدا مصرعه^(٢٢).

٣٤ - وعقب وفاة فيليبرتو أوخيدا ريوس، رفعت حكومة بورتوريكو دعوى ضد حكومة الولايات المتحدة أمام محكمة المقاطعة للولايات المتحدة في بورتوريكو بشأن التحقيقات التي أجرتها في ملابس وفاته. ورفضت هذه المحكمة التماسا قدمته وزارة العدل في بورتوريكو بشأن تعاون مكتب التحقيقات الاتحادي. وأقرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة في النهاية رفض هذا التماس.

(٢٠) *The Economist*, 29 September 2005; *The Nation*, 24 October 2005; *The New York Times*, 28 September 2005; *The Washington Post*, 29 September 2005; www.democracynow.com, 26 September 2005; Letter to the FBI Director from Representatives José E. Serrano (D-NY), Nydia Velázquez (D-NY) and Luis G. G. Gutiérrez (D-IL), 26 September 2005, and www.preb.com.

(٢١) *The Miami Herald*, 27 March 2006.

(٢٢) CNN World News, 9 August <http://www.cnn.com/2006/WORLD/americas/08/09/shooting.death/index.html>, 2006.

٣٥ - وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أعلنت حكومة بورتوريكو، عن طريق وزارة العدل، شجبها لعرقلة التحقيق الذي تجريه في ظروف وفاة فيليبيرو أويخيدا ريوس^(٢٣). وأصدر وزير العدل تقريراً وأعلن إغلاق باب التحقيق بسبب عدم تعاون مكتب التحقيقات الاتحادي، الذي رفض تقديم الأدلة التي يستحيل بدونها توجيه الاتهامات.

٣٦ - وإن أببيلينو غونزاليس كلاوديو، الداعي إلى الاستقلال، مسجون حالياً في سومرز، ولاية كونتيكت، للتحقيق معه في قضية الماشيتيروس. وقد اعتُقل في آذار/مارس ٢٠٠٨. وستبدأ محاكمته حوالي شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٣٧ - وتناول تقرير عام ٢٠٠٠ (A/AC.109/2000/L.3، الفقرة ٢٣) بالتفصيل مسألة تطبيق عقوبة الإعدام على مواطني بورتوريكو المدانين بارتكاب جرائم. ورغم أن عقوبة الإعدام محظورة في بورتوريكو، فإن وزارة العدل في الولايات المتحدة طلبت تطبيق عقوبة الإعدام في عدد من القضايا على متهمين من بورتوريكو ليصبح معدل عقوبات الإعدام هذه من أعلى المعدلات مقارنة بعدد السكان في أي ولاية أو إقليم تابعين للولايات المتحدة. وفي عام ٢٠٠٠، قضت محكمة المقاطعة في الولايات المتحدة المعنية بمقاطعة بورتوريكو بأن عقوبة الإعدام تشكل انتهاكاً لدستور بورتوريكو، لكن بعد عام من ذلك، ألغت دائرة الاستئناف في بوسطن في الولايات المتحدة ذلك الحكم بدافع أن بورتوريكو تخضع للقانون الاتحادي (انظر الفقرة ٥ أعلاه).

٣٨ - ويعارض الرأي العام في بورتوريكو بشدة تطبيق عقوبة الإعدام وتعهد ائتلاف للمنظمات الدينية والأهلية والزعماء السياسيين بمواصلة الكفاح ضد محاولات فرض عقوبة الإعدام في الجزيرة. وفي أواخر شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قام وزير العدل في بورتوريكو حينئذ، روبرتو سانثيز راموس، وممثلون عن التحالف البورتوريكي المناهضة لعقوبة الإعدام بعقد مؤتمر صحافي مشترك لإعلان عدد من القرارات الرامية إلى تخفيض عدد المواطنين البورتوريكيين الذين قد يحكم عليهم بعقوبة الإعدام في القضايا المعروضة على المحاكم الاتحادية في الولايات المتحدة. وكان محور حججهم أن لكونولث بورتوريكو دستوره الخاص وقوانينه الخاصة التي تحظر عقوبة الإعدام إلا أنه خاضع حالياً للقوانين الاتحادية للولايات المتحدة. وجاء في الإعلان أن وزارة العدل في بورتوريكو تتعهد بالقيام كلما أمكن ذلك بالنظر في القضايا على الصعيد المحلي لا الاتحادي؛ وأنها لن تحيل القضايا إلى المحاكم الاتحادية إلا إذا تلقت ضمانات بأن تلك المحاكم لن تطلب تطبيق عقوبة الإعدام؛ وأنها ستطلب إلى كل الولايات التي تطلب تسليم مشتبه به في ارتكاب جريمة يُعاقب عليها

(٢٣) EL Vocero, 11 April 2008.

بالإعدام أن "تكف عن ذلك"، وإن كان من الممكن رفض تسليم المشتبه به؛ وأخيرا فإن وزير العدل سيوجه رسالة "يعرب فيها عن اعتراضه" كلما واجه مواطن بورتوريكي حكما عليه بالإعدام في نطاق ولاية قضائية أخرى. وقد طُبّق التدبير الأخير بالفعل في قضية حُكِمَ فيها بالإعدام على مواطن بورتوريكي في ولاية بنسلفانيا^(٢٤).

٣٩ - وألغى وزير العدل الجديد في بورتوريكو، أنطونيو ساغارديا، الذي عُيِّن بعد انتخابات الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، السياسات المناهضة لعقوبة الإعدام معلنا أن لقوانين الولايات المتحدة الغلبة على دستور بورتوريكو.

باء - التطورات العسكرية

٤٠ - ظلت بورتوريكو لسنوات عديدة، كما ورد في تقارير سابقة، تحتل موقعا عسكريا - استراتيجيا هاما في إطار القيادة العسكرية الجنوبية للقوات البحرية للولايات المتحدة. فقامت بحرية الولايات المتحدة، علاوة على العمليات العسكرية الأخرى التي اضطلعت بها في بورتوريكو من عام ١٩٤١ إلى ١ أيار/مايو ٢٠٠٣، بعمليات في جزيرة بيبكيس التي يبلغ عدد سكانها أقل بقليل من ١٠ ٠٠٠ نسمة وتقع على بعد ثمانية أميال من الساحل الشرقي لبورتوريكو. وقد استُخدمت الجزيرة مسرحا للتدريبات على الدعم المدفعي البحري وعلى إطلاق النار من الجو نحو الأرض وللتدريبات على عمليات الهجوم البرمائية. وترد تفاصيل عن المناورات العسكرية التي أجريت في جزيرة بيبكيس خلال الفترة التي كانت فيها البحرية تحتل جزءا منها، وكذلك عما يتصل بها من حملات عصيان مدني واعتقالات ودعاوى في التقارير السابقة للجنة الخاصة (A/AC.109/1999/L.13)، الفقرات ١٨-٢٢ و A/AC.109/2000/L.3، الفقرات ٢٤-٣٠، و A/AC.109/2001/L.3، الفقرات ٢٩-٣٨ و A/AC.109/2002/L.4، الفقرات ٢٧-٣٦). وجاء في بيان صحفي صدر عقب وقف العمليات العسكرية، أن إدارة البحرية ما زالت تتولى مسؤولية تنظيف البيئة في المنطقة وستقوم بهدم جميع المنشآت والهياكل وإزالتها في المنطقة. (للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن العملية التي أدت إلى انسحاب بحرية الولايات المتحدة من جزيرة بيبكيس، انظر A/AC.109/2005/L.3، الفقرات ٢٧-٢٩).

٤١ - وعقب انسحاب سلاح البحرية من بيبكيس، ظلت ثلاث مسائل ذات صلة بالموضوع في حاجة إلى الإيضاح وهي: (أ) تنمية بيبكيس في المستقبل وتنظيف بيئتها؛

(٢٤) <http://www.worldcoalition.org/modules/smartsection/item.php?itemid=263> World Coalition against

the Death Penalty, 5 March 2008

(ب) الاستنتاجات النهائية المتعلقة بآثار المناورات العسكرية على صحة سكان بيبكيس؛
(ج) مصير قاعدة روزفلت رودز البحرية المقامة على جزيرة بورتوريكو الرئيسية.

٤٢ - وفيما يتعلق بتنمية بيبكيس، أعلنت حكومة بورتوريكو في عام ٢٠٠٢ عن خطة مدتها ٤ سنوات لاستثمار أكثر من ٥٠ مليون دولار في البنى الأساسية وفي برامج توفير فرص عمل في إطار برنامج "تنشيط بيبكيس"^(٢٥). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أصدرت حكومة بورتوريكو خطة رئيسية للتنمية المستدامة لبيبكيس وكوليبرا. ودعت الخطة إلى تنمية قليلة الأثر على بيئة الجزيرتين، وأوصت باعتماد سياسة عامة تشجع السياحة البيئية التي من شأنها أن تبرز الجوانب الطبيعية الجذابة للجزيرتين.

٤٣ - ووردت تقارير عن حصول مضاربات على الأراضي والملكية في جزيرة بيبكيس، وأطلقت دعوات إلى الكيانات التي تعمل على تنظيف هذه الجزيرة وتنميتها لأخذ آراء السكان المحليين في اعتبارها.

٤٤ - وقد قُسمت جزيرة بيبكيس إلى أجزاء لغرض تنفيذ عمليات التنظيف. فأُسندت مسؤولية جزء من القسم الشرقي إلى دائرة الأسماك والأحياء البرية التابعة لوزارة الداخلية ليصبح جزءا من المحمية الوطنية للأحياء البرية الموجودة حاليا في بيبكيس^(٢٦).

٤٥ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أعلنت وكالة حماية البيئة التابعة للولايات المتحدة عن إبرام اتفاق مشترك بينها وبين وزارة البحرية للولايات المتحدة ووزارة الداخلية في الولايات المتحدة وكونمولث بورتوريكو من أجل تنظيف أجزاء من جزيرة بيبكيس والمياه المجاورة. ويقتضي هذا الاتفاق التدقيق في الآثار البيئية الناجمة عن الأنشطة التي تُنفذت سابقا وما زالت تنفذ في الجزيرة والمياه المجاورة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية السكان والبيئة.

٤٦ - وتم الكشف عن ذخائر غير منفجرة وبقايا ذخائر انفجرت تحتوي على مواد خطيرة بالصحة وذلك في المناطق السابقة التي كانت تستخدم كرمى للنيران في الجزء الشرقي من موقع بيبكيس وفي المياه المجاورة. أما في الجزء الغربي من الجزيرة، فقد كان للبحرية مستودعات للذخائر حتى عام ١٩٤٨، حينما توقف العمل فيها. وأعيد فتحها في عام ١٩٦٢ إلى أن أُغلقت أبوابها نهائيا في عام ٢٠٠١. وفي فترة لاحقة من ذلك العام، أعادت البحرية ما قدره ٣١٠٠ هكتار من الأراضي إلى وزارة الداخلية و ٤٠٠٠ هكتار إلى بلدية بيبكيس و ٨٠٠ هكتار إلى صندوق بورتوريكو لحفظ البيئة. كما استخدمت

(٢٥) www.fortaleza.gobierno.pr, 6 June 2002 and 20 October 2002

(٢٦) Environmental Protection Agency, 1 December 2004, www.epa.gov/region02/vieques

البحرية نحو ٦٠٠ ١٤ هكتار في الجزء الشرقي من بيبكيس للتدريب على العمليات البرمائية ومناورات إطلاق النيران من الجو إلى الأرض. ويضم هذا الجزء من الجزيرة مساحة مخصصة لتفجير مخلفات من المتفجرات استُخدمت لفترات طويلة لأنشطة التدريب. وتوقفت أنشطة التدريب العسكرية وعمليات الدعم المرتبطة بها في الجزء الشرقي من بيبكيس في عام ٢٠٠٣، حينما سلمت البحرية هذا الجزء إلى وزارة الداخلية.

٤٧ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، أُدرج الجزء من بيبكيس الموجود في المنطقة المقترحة للتدريب على الأسلحة التابعة لأسطول المحيط الأطلسي في قائمة الأولويات الوطنية لوكالة حماية البيئة والتي تضم أكثر مواقع بقايا الذخائر خطورة في البلد^(٢٧).

٤٨ - وجزيرة كوليرا التي تقع على بعد نحو تسعة أميال شمالي بيبكيس كانت أيضا جزءا من منشآت تدريب البحرية. ورغم توقف العمليات العسكرية في جزيرة كوليرا في عام ١٩٧٥ مراعاة لمشاعر القلق السائدة بشأن السلامة العامة، ظلت عملية تنظيف الجزيرة بطيئة. ويُعزى جزئيا نقص الأنشطة في جزيرة كوليرا إلى المسائل القانونية المتعلقة باستعمال الأموال الاتحادية في عمليات التنظيف. وما أن حُلّت المسألة حتى بدأ سلاح الهندسة التابع لجيش الولايات المتحدة في عام ١٩٩٥ عملية محدودة لإزالة الذخائر الموجودة على سطح الأرض. وفي عام ٢٠٠٤، أنفق سلاح المهندسين ٤,٨ ملايين دولار على إزالة الذخائر، وتوقع الجيش أن ينفق مبلغ ٢,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٥. وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أعلن مجلس بورتوريكو لمراقبة نوعية البيئة أن سلاح المهندسين التابع لجيش الولايات المتحدة مُنح عقدا بقيمة ١,٩ مليون دولار لتنظيف جزيرة كوليرا. وتقرر أن يشمل التنظيف إزالة جميع الذخائر والمتفجرات والتخلص منها في المناطق التي سبق تحديدها في إطار برنامج المواقع المستعملة سابقا لأغراض برنامج الدفاع^(٢٨). وقدر الجيش أنه سيلزم توفير مبلغ إضافي قدره ٣٠,١ مليون دولار لإكمال عملية التنظيف ومعالجة التداعيات على الصحة البشرية والسلامة والبيئة.

٤٩ - أما المسألة الثالثة ذات الصلة بالموضوع فهي مستقبل قاعدة روزفلت رودز البحرية، التي كانت مقر القيادة الجنوبية للقوات البحرية التابعة للولايات المتحدة في الفترة من عام ١٩٤١ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤. وقد أعلن القائد العام لأسطول المحيط الأطلسي، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أنه بدون بيبكيس ستنتفي الحاجة إلى قاعدة روزفلت رودز^(٢٩).

(٢٧) www.epa.gov.

(٢٨) The Puerto Rico Herald, 4 April 2005.

(٢٩) Associated Press, 11 and 16 January 2003.

وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وافق كونغرس الولايات المتحدة رسمياً على إغلاق القاعدة. وذكر مفوض بورتوريكو المقيم، الذي كان يعارض إغلاق القاعدة المذكورة وناضل من أجل نقل المسؤولية عن الأراضي إلى حكومة الإقليم، أنه سيكون في مقدور حكومة بورتوريكو المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن طريقة استخدام أراضي القاعدة في المستقبل، وأن نحو ٤٠ في المائة من إيرادات بيع هذه الأراضي سيكون تحت تصرفها^(٣٠). وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وقّع الرئيس بوش قرار إغلاق قاعدة روزفلت رودز البحرية. وقد أغلقت القاعدة فعلياً في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، تغير وضع القاعدة من قاعدة عسكرية تابعة للولايات المتحدة إلى قاعدة ”وضع انتقالي“.

٥٠ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعلن سلاح الهندسة التابع للولايات المتحدة أنه سيمنح عقوداً بقيمة ملايين الدولارات لبناء منشآت عسكرية حديثة في بورتوريكو^(٣١). وفي إطار برنامج إعادة تنظيم القاعدة وإغلاقها، ستنفذ مشاريع في ثلاثة مواقع هي: فورت بيوكاين وفي بلدي ماياغيز وسيبا بتكلفة تراوح بين ٢٥ و ٥٠ مليون دولار. إضافة إلى ذلك، أبرم عقد لتنفيذ مشروع رابع في فورت آلن التي تقع في بلدة خوانا دياس. وستبنى في كاغواس منشأة خامسة في عام ٢٠١٠ لبرنامج ”Grow the Army“ بتكلفة قدرها ١٥ مليون دولار.

٥١ - وشجبت زعيمتا منظمّتين مناهضتين للأعمال العسكرية، هما واندرا كولون كورتيس، زعيمة ”مشروع العدل والسلام“، وصونيا سانتياغو، زعيمة ”أمهات ضد الحرب“ هذه المشاريع إذ اعتبرتا أنها تعزز لوجود الولايات المتحدة العسكري في بورتوريكو.

جيم - التطورات الاقتصادية

٥٢ - لدى بورتوريكو اقتصاد صناعي ذو سمات خاصة مستمدة من موقعها الجغرافي كجزيرة وصلاتها الراسخة الوثيقة مع الولايات المتحدة. وتشير التقديرات إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بورتوريكو بلغ في عام ٢٠٠٨ ما قدره ١٨ ٧٠٠ دولار، بينما بلغ في الولايات المتحدة ٤٨ ٠٠٠ دولار^(٣٢). ويرتبط الأداء الاقتصادي بصورة وثيقة بالدورة الاقتصادية للولايات المتحدة وبظامها الضريبي وبمستوى التحويلات المالية منها. وفي

(٣٠) *Caribbean Insight*, vol. 26, No. 33 (2003).

(٣١) *El Nuevo Día*, Friday January 23, 2009.

(٣٢) www.cia.gov, 18 March 2008.

عام ٢٠٠٧، قُدرت نسبة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٤١ في المائة، ونسبة الخدمات أكثر من ٣٠ في المائة، فيما لم تسهم الزراعة إلا بما يقل عن ١ في المائة^(٣٣).

٥٣ - وشجع قانون الحوافز الصناعية لعام ١٩٥٤ قطاع الصناعة في بورتوريكو، إذ إنه منح امتيازات لشركات الولايات المتحدة التي أقامت مصانع في الجزيرة. والمادة ٩٣٦ من قانون الضرائب الاتحادية في الولايات المتحدة على وجه الخصوص تنص على حوافز ضريبية سخية لهذه الشركات، بما في ذلك الحق في إعادة الأرباح إلى الوطن بدون دفع ضرائب. فتحول الاقتصاد من اقتصاد زراعي كاريبي يعتمد على محصول السكر إلى اقتصاد صناعي حديث. ولكن كونغرس الولايات المتحدة ألغى هذه الحوافز الضريبية بأكملها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وفي غضون ذلك، اهتمت بعض الشركات الدولية، وبخاصة شركات الأدوية والأجهزة الطبية، إلى طريق للتخفيف من حدة الآثار السلبية لإلغاء المادة ٩٣٦ من قانون الضرائب الاتحادية. فيمكن للشركات، باكتسابها مركز "الشركات الأجنبية الخاضعة للقيود"، الاستناد إلى المادة ٩٠١ من القانون الضريبي، الذي لا يفرض ضرائب اتحادية على الأرباح إلا في حالة إعادة تحويلها إلى الولايات الخمسين.

٥٤ - وتشير وسائل الإعلام إلى أن نسبة البطالة في بورتوريكو تبلغ ١٣ في المائة، ويرجح أن ترتفع إذ ما نفذ الحاكم الجديد الخطط التي أعلن عنها والمتمثلة في خفض عدد الموظفين الحكوميين بما قدره ٣٠ ٠٠٠ موظف. والغرض من هذا الإجراء وسائر الإجراءات مثل تجريد أجور موظفي القطاع العام والمزايا التي تمنح لهم وخفض الإنفاق الحكومي بما قدره بليون دولار ووقف الائتمانات الضريبية لفترة سنتين، هو إطلاق عجلة الاقتصاد الذي يعاني من الانكماش منذ ثلاث سنوات، والحيلولة دون اعتبار الحكومة عاجزة عن الوفاء بواجباتها المالية. ويبلغ العجز المالي الحكومي الآن ٣,٢ بلايين دولار (يمثل نسبة ٣٩ في المائة من الميزانية السابقة) ويقدر أن يرتفع إلى ٤ بلايين دولار بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٩. كما يقدر أن تقترض الحكومة مبلغا قدره ٤ بلايين دولار في السنوات الأربع القادمة^(٣٤).

٥٥ - وعلاوة على ذلك، أقر في تموز/يوليه ٢٠٠٨ قانون جديد بشأن الحوافز الاقتصادية لتشجيع الاستثمار في طائفة واسعة من الأنشطة (التكنولوجيا الأحيائية والطاقة المتجددة، على سبيل المثال). وعلى خلاف القوانين السابقة، لا يتضمن قانون الحوافز الاقتصادية أي حكم يشير إلى تاريخ انقضائه.

(٣٣) Economist Intelligence Unit, Country Profile 2008, Puerto Rico.

(٣٤) بيانات مصدرها The American friends Service Committee.

٥٦ - وعلى جانب آخر، ما زال قطاع الزراعة في بورتوريكو ضيق النطاق بل ويتجه إلى الانحسار. وفي عام ٢٠٠٧، بلغت نسبة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي ٠,٥ في المائة مسجلا انخفاضا عن نسبته في عام ١٩٩٠ البالغة ١,٤ في المائة. وانخفض عدد العاملين في هذا القطاع حيث بلغ ١٤ ٠٠٠ عامل في عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٢٦ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٦ و ٣٥ ٠٠٠ في عام ١٩٩٠.

٥٧ - ومثل قطاع البناء في السنوات الأخيرة نسبة تراوح بين ٢ إلى ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وبلغ عدد العاملين فيه ٨٦ ٠٠٠ عامل (نحو ٦ في المائة من القوة العاملة) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ورغم أن الازدهار الذي شهده قطاع البناء في بورتوريكو طوال خمس سنوات انتهى مع التباطؤ الاقتصادي الذي حل في عام ٢٠٠١، احتفظ بناء المساكن بحيويته بفعل التزايد المطرد في عدد الأسر المعيشية، لكنه انخفض بشكل حاد في عام ٢٠٠٧ بسبب انخفاض أسعار سوق المساكن. ومعدل تملك المساكن في بورتوريكو مرتفع حيث تمتلك نسبة تناهز ثلاثة أرباع الأسر المعيشية المنازل التي تعيش فيها، بيد أن تبعات أزمة العقارات التي ضربت الولايات المتحدة تؤثر أيضا في بورتوريكو.

٥٨ - ومثل الاستثمار العام في البنى التحتية في السنوات الأخيرة واحدا من العناصر البارزة التي ميزت سنوات الازدهار في قطاع البناء. وفي عام ٢٠٠٣، أعلنت حكومة بورتوريكو عن برنامج للاستثمار في البنى الأساسية والأشغال العامة بهدف حفز الاقتصاد (في إطار مجموعة من الاستثمارات مدى أربع سنوات مجموعها ٦ بلايين دولار). غير أن ضعف الاقتصاد أثر أيضا في القطاع العام، إذ إن النفقات الاستثمارية العامة تقلصت^(٣٣).

٥٩ - وسجل قطاع الخدمات في بورتوريكو نموا مطردا في السنوات الأخيرة وتشكل السياحة أحد مكوناتها الكبرى. كما يشكل هذا القطاع مصدرا هاما لتوفير فرص العمل حيث يعمل ٢٠ ٠٠٠ شخص تقريبا في قطاع الفنادق. إضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن كل ١٠٠ فرصة عمل في الفنادق تقابلها ١٧٨ فرصة عمل أخرى في الميادين ذات الصلة بالفنادق. ويتبين من الأرقام التي نشرت أن نسبة العاملين في قطاع السياحة تناهز ٤,٥ في المائة من القوى العاملة. وشهدت السياحة في بورتوريكو نموا مطردا على امتداد السنوات العشر الأخيرة، غير أنه ظهرت في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ دلائل أشارت إلى أن التباطؤ الاقتصادي العالمي أثر سلبا في قطاع السياحة^(٣٣).

٦٠ - وإن أشمل الدراسات خلال الخمسة والسبعين عاما الماضية لاقتصاد بورتوريكو المعنونة "Economy of Puerto Rico: Restoring Growth" (اقتصاد بورتوريكو: استعادة النمو)^(٣٥)،

.S. M. Collins, B. P. Bosworth and M. A. Soto-Class, editors (٣٥)

شارك في إعدادها في عام ٢٠٠٥ مركز الاقتصاد الجديد في سان خوان ومؤسسة بروكينغز (Brookings Institution Press) في واشنطن العاصمة. وبحث الدراسة الأداء الاقتصادي للجزيرة منذ الطفرة التي حققتها عقب الحرب العالمية الثانية مروراً بركوها خلال الخمسة والعشرين عاما الأخيرة، بما في ذلك معدلات العاملين المنخفضة في الجزيرة وقطاعها الخاص المحدود نسبياً وأداؤها في مجال التجارة وفعالية نظمها التعليمية والمالية والضريبية. وخلصت الدراسة إلى أن استعادة النمو تتطلب زيادة نسبة العاملين من أبناء بورتوريكو، بمنح المزيد من الحوافز للبحث عن عمل وبزيادة فرص العمل في القطاع الخاص^(٣٦).

رابعاً - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة

ألف - لمحة عامة

٦١ - تمسكت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٣ بموقف ثابت بشأن وضع بورتوريكو واختصاص هيئات الأمم المتحدة لدراسة هذا الوضع، استناداً إلى قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣، الذي أعفت الجمعية العامة بمقتضاه الولايات المتحدة من التزاماتها بموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. ففي الفقرة ٩ من القرار أعربت الجمعية العامة عن تأكيدها بأنه، وفقاً لروح القرار والمثل العليا المتجسدة في الميثاق ووفقاً لتقاليد شعب الولايات المتحدة والتقدم السياسي الذي أحرزه شعب بورتوريكو، سيتم إيلاء الاعتبار الواجب لإرادة الشعبين البورتوريكي والأمريكي في تسيير علاقتهما بموجب وضعهما القانوني، وكذلك في حالة عدم رغبة أحد طرفي الارتباط الذي تم الاتفاق عليه اتفاقاً متبادلاً في تغيير أحكام ذلك الارتباط. ومنذ ذلك الحين تمسكت الولايات المتحدة بأن بورتوريكو قد مارست حقها في تقرير المصير وأنها حصلت على الحكم الذاتي الكامل وأنها قررت بحرية وبطريقة ديمقراطية الدخول في ارتباط حر مع الولايات المتحدة، وأنها بذلك، وكما ذكر صراحة في القرار ٧٤٨ (د-٨)، تقع خارج نطاق اختصاص الأمم المتحدة بالنظر في وضعها. وقد اعترضت قوى بورتوريكو التي تناصر إنهاء الاستعمار والاستقلال على تأكيد هذا الأمر.

٦٢ - وترد المعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن بورتوريكو قبل عام ١٩٧٤ في تقرير المقرر لعام ١٩٧٣ (A/AC.109/L.976). وللاطلاع على المعلومات التي استجبت منذئذ، انظر الوثائق التالية: A/AC.109/L.1191 و Add.1 (للعوام ١٩٧٤-١٩٧٦)؛ و A/AC.109/L.1334 و Add.1-3 (لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨)؛ و A/AC.109/L.1436 (للعوام ١٩٧٩-١٩٨١)؛ و A/AC.109/L.1572 (للعوام ١٩٨١-١٩٨١).

(٣٦) www.usanewswire.com, 25 May 2006.

A/AC.109/1999/L.13 (للعام ١٩٨٤-١٩٩٨)؛ و A/AC.109/2000/L.3 (للعام ١٩٩٩)؛ و A/AC.109/2001/L.3 (للعام ٢٠٠٠)؛ و A/AC.109/2002/L.4 (للعام ٢٠٠١)؛ و A/AC.109/2003/L.3 (للعام ٢٠٠٢)؛ و A/AC.109/2004/L.3 (للعام ٢٠٠٣)؛ و A/AC.109/2005/L.3 (للعام ٢٠٠٤)؛ و A/AC.109/2006/L.3 (للعام ٢٠٠٥)؛ و A/AC.109/2007/L.3 (للعام ٢٠٠٦)؛ و A/AC.109/2008/L.3 (للعام ٢٠٠٧).

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة

٦٣ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨ قررت اللجنة الخاصة، باعتمادها المقترحات المتصلة بتنظيم العمل التي تقدم بها الرئيس (انظر A/AC.109/2007/L.2)، أن تتناول، حسب الاقتضاء، البند المعنون "مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بشأن بورتوريكو" وأن تنظر فيه في جلساتها العامة.

٦٤ - وفي الجلسة الثالثة المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، وجه رئيس اللجنة الخاصة الانتباه إلى عدد من الرسائل الواردة من منظمات طلبت من اللجنة أن تستمع إليها بشأن موضوع بورتوريكو. وافقت اللجنة الخاصة على هذه الطلبات، واستمعت إلى عدد من ممثلي المنظمات المعنية في جلساتها الرابعة والخامسة (انظر A/AC.109/2008/SR.4 و 5).

٦٥ - وفي الجلسة الرابعة المعقودة في ٩ حزيران/يونيه، عرض ممثل كوبا مشروع القرار A/AC.109/2008/L.7.

٦٦ - وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ٩ حزيران/يونيه وفي أعقاب البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من دومينيكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز) وبوليفيا وإكوادور وجمهورية إيران الإسلامية ونيكاراغوا وبنما وسانت فنسنت وغرينادين والجمهورية العربية السورية وجمهورية فنزويلا البوليفارية (انظر A/AC.109/2008/SR.5)، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار A/AC.109/2008/L.7 بدون تصويت. وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان ممثل كوبا.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٧ - لم يُعرض على الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين أي مشروع قرار بشأن هذه المسألة لكي تتخذ إجراء بشأنه.